

سعادة السفيرة الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية لجامعة الدول العربية  
صاحبات وأصحاب المعالي والسعادة  
السيدات والسادة رؤساء وأعضاء الوفود العربية  
السيدات والسادة ممثلو الهيئات الأممية والمنظمات العربية  
ضيوفنا الكرام  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

يطيب لنا الترحيب بأصحاب المعالي والسعادة أعضاء الوفود العربية الشقيقة وممثلي الهيئات الأممية والمنظمات العربية والإقليمية في الاجتماع الاستثنائي للجنة المرأة العربية على المستوى الوزاري حول "بحث آثار فيروس كوفيد-19 على المرأة والفتاة" متوجهين ببالغ الشكر والتقدير للأمانة العامة لجامعة الدول العربية على تنظيم هذا الاجتماع استجابةً للظروف التي تواجهها المنطقة العربية والعالم أجمع في القضاء على جائحة كورونا الجديد وما ترتب عليه من تداعيات اجتماعية واقتصادية وصحية أثرت سلباً على المرأة والفتاة بشكل خاص.

بذلت المملكة جهوداً وتدابير احترازية للتخفيف من آثار جائحة كورونا المستجد على الصعيدين المحلي والدولي التي كان لها أثر واضح على دعم المرأة والفتاة خلال الجائحة، وتشمل عدة مجالات أبرزها المجال الصحي والاجتماعي والاقتصادي والتعليمي والعدلي والدولي. من أبرز تلك الجهود وأهمها هي لوزارة الصحة من خلال تقديم رعاية صحية مجانية لجميع المواطنين والمقيمين وشملت حتى مخالفي نظام الإقامة دون معاقبتهم في جميع المنشآت الصحية، كذلك حماية الكوادر الصحية والممارسين الصحيين الذي تبلغ فيه نسبة الطبيبات العاملات في القطاع الصحي الحكومي 3,3% ونسبة الممرضات 77% بتقديم حزمة من التدابير الوقائية والأدلة الإرشادية والأدلة الإجرائية والبروتوكولات للحد من انتشار الفيروس. كما كثفت الوزارة الحملات التوعوية لتصل لجميع فئات المجتمع، كحملة التباعد الاجتماعي "متر ونص" وحملة "كلنا مسؤول" لتكاتف أفراد المجتمع باتخاذ الإجراءات الاحترازية. وحملة حماية كبار السن من الإصابة بفيروس كورونا «عاذرينكم»، وأطلقت الوزارة مؤخراً حملة «نعود بحذر» للعودة التدريجية للحياة الطبيعية. كما أطلقت وزارة الصحة حزمة من التطبيقات مثل تطبيق "موعد" وتطبيق "صحة" وتطبيق "تطمئن" وتطبيق "وصفتي" حيث يختص كل منها بحزمة مختلفة من الخدمات الصحية للمواطنين والمقيمين أثناء الجائحة والتي ساهمت بشكل خاص بتقديم خدمات للمرأة الحامل ومواصلة مواعيد تطعيمات الأطفال.

وبالنسبة لجهود المملكة في الحماية من العنف أطلقت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية مبادرات تسهم في الحد من قضايا العنف الأسري والعنف ضد المرأة عن طريق تفعيل مبادرة الاستشارات والإرشاد والمقابلات عن بعد. وكذلك تقديم الجلسات الحوارية والمحاضرات للجمهور فيما يتعلق بالحماية من العنف. وكان لمركز

البلاغات دوراً كبيراً في الحد من العنف من خلال تفعيل الحملات التوعوية والرسائل الإرشادية وعمله على مدار الساعة. ومن أهم الإجراءات والضوابط للحماية الاجتماعية في ظل الأوضاع الراهنة: فرز الحالات والتعامل مع الطارئة منها فقط بالتعاون مع الجهات الأمنية، تفعيل الاستشارات والإرشاد والمقابلات عن بعد، اشتراط الفحص الطبي لجميع حالات قبل الإيداع للدور الإيوائية وعزل هذه الحالات لمدة 14 يوم احترازيًا، متابعة سلامة العاملين في الدور الإيوائية التي تباشر الحالات وكذلك العاملين في الأعاشة والنظافة، إيقاف الزيارات الاسرية للدور الإيوائية واستبدالها بالزيارات عن طريق الاتصال المرئي والهاتفي، التأكيد على النظافة الشخصية للنزلاء والعاملين ورفع مستوى الوعي بالتعامل مع فيروس كورونا، توعية العاملين بالأعراض المصاحبة للمرض والتأكيد على الإبلاغ في حال أي اشتباه.

وفي إطار استثمار الجائحة لتعزيز الروابط الأسرية قام مجلس شؤون الأسرة بحزمة من المبادرات والبرامج التي تستهدف الوالدين، المربين، والمهتمين بالمجال الأسري والاجتماعي وذلك عن طريق: عقد سلسلة حوارات نقاشية لأهم المواضيع المرتبطة بالأسرة والمجتمع والتي تستهدف من خلالها مشاركة الأسرة ودعمها من خلال استضافة خبراء ومختصين في مجال الأسرة والمجتمع مع التركيز في الوقت الحالي على الحد من الآثار النفسية والاجتماعية للجائحة. كما أطلق المجلس مبادرة القواعد الإرشادية للوالدين (الأسرة أولاً) وهي مبادرة مجتمعية عبارة عن مجموعة من الإرشادات العامة (المتخصصة في مناحي الحياة).

ورفع حقائب تدريبية تخص الإرشاد الأسري على منصة **webinar** بالتعاون مع أكاديمية الأسرة مستهدفة بذلك الوالدين والمهتمين بالتربية الأسرية والمختصين بالإرشاد الأسري.

ويعمل المجلس حالياً على مبادرة "الإرشاد الأسري الإلكتروني" عن طريق تطبيق الكتروني يقدم خدمة الاستشارات الأسرية للمساهمة في حل التحديات التي تواجه الأسر.

وأطلقت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية مبادرة "غذاؤنا واحد" والتي استهدفت 250 مليون ريال للمرحلة الأولى لمساعدة الأسر المتضررة جرّاء تفشي فيروس كورونا. وكذلك قامت الوزارة والهيئة العامة للأوقاف بتدشين "الصندوق المجتمعي" لتفعيل إسهام الأوقاف والقطاع غير الربحي في التخفيف من آثار الوباء. ولا نغفل دور مؤسسات المجتمع المدني في المملكة في دعم الأسر المتضررة من خلال تقديم السلال الإغاثية والإعانات المادية وخدمات الاستشارات النفسية والأسرية، والحماية من العنف الأسري وحملات التوعية والتثقيف من ناحية الوقاية والتعريف بالمرض وطرق التباعد الاجتماعي. كذلك قامت مؤسسات المجتمع المدني المعنية بقضايا المرأة بدعم التعليم عن بعد بتوفير أجهزة الحاسوب وتدريب طالبات الثانوية لامتحانات دخول الجامعة وتقديم دورات تدريبية مجانية عن بعد عن إدارة الضغوط للمرأة خلال فترة الجائحة.

وفي إطار التخفيف من آثار الجائحة المالية والاقتصادية خاصة في القطاعات التي تضررت من الجائحة والتي تشكل أكثر القطاعات جذباً للنساء، وجه خادم الحرمين الشريفين بدعم القطاع الخاص بقيمة تفوق 36

مليار ريال وسيستفيد منها نحو 17 ألف منشأة، وصرف تعويض شهري للعاملين في القطاع الخاص الذي يعملن فيه 9,3% نساء بتعويض نسبة 60% من الأجر المسجل في التأمينات الاجتماعية لمدة 3 أشهر. كما قام بنك التنمية الاجتماعية بإعفاء 39 ألف مقترض شملت الفئات الأشد حاجة حيث تشكل عدد نسبة النساء المستفيدات من قروض البنك 90% من إجمالي المستفيدين، وقام بدعم المنشآت وأصحاب المشاريع متناهية الصغر بالإضافة إلى ممارسي الأعمال الحرة، بمخصصات مالية بلغت 9 مليارات ريال.

وبالنسبة للمشاريع التي تديرها النساء والتي تدرج تحت المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر والأعمال الحرة، قدمت وزارة التجارة والاستثمار دعماً مع الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة «منشآت» حزمة من المبادرات لمواجهة الآثار الاقتصادية والمالية خلال جائحة كورونا. وذلك بإطلاق 6 مبادرات من بينها مبادرة تقديم قروض ذات الفوائد المنخفضة للمشاريع الكبرى من صندوق دعم المشاريع والتي ساهمت بدعم أكثر من 1413 أسرة. وفيما يتعلق بالقضايا والإجراءات العدلية التي تخص المرأة قامت وزارة العدل بإطلاق «منظومة الخدمات العدلية عن بعد» في جميع قطاعات الوزارة المختلفة، مثل القضاء والتفويض والتوثيق والصلح والتدريب وتفعيل مركز التواصل الموحد 1950 إلى جانب المنصات التابعة للوزارة. كذلك أطلقت خدمة " التقاضي عن بعد".

وفيما يخص التعليم عملت وزارة التعليم بتسخير مواردها التعليمية الإلكترونية المتاحة وذلك من خلال فتح قنوات عين والبيت المباشر وإطلاق منظومة التعليم الموحدة وبوابة المستقبل للمدارس المشاركة مما استفاد منه 3 مليون طالبة في مدارس التعليم.

وفي إطار حرص حكومة المملكة العربية السعودية في تنسيق الجهود العالمية لمكافحة جائحة كورونا والحد من تأثيرها الإنساني والاقتصادي والاجتماعي، أعلنت رئاسة المملكة لمجموعة العشرين عقد قمة القادة الاستثنائية الافتراضية الطارئة مؤخراً برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود إذ أكد حفظه الله على أهمية تنسيق الجهود العالمية لمكافحة جائحة كورونا المستجد. حيث أعلنت المملكة خلال الاجتماع دعماً مالياً قدره ( ٥٠٠ ) مليون دولار أمريكي لدعم جهود المنظمات الدولية لمكافحة الجائحة، خصص منها مبلغ (١٥٠) مليون دولار للتحالف العالمي للقاحات والتحصين لدعم مبادرات الدول المنخفضة ومتوسطة الدخل لمساندة الجهود الدولية في التصدي لجائحة كورونا، وتشارك المملكة بصفتها دولة الرئاسة لمجموعة العشرين مع الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة الحدث رفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن تمويل التنمية في فترة جائحة كورونا وما بعدها، وذلك من خلال مبادرة المجموعة بتعليق مدفوعات خدمة الدين للدول الأشد فقراً، والعمل مع المؤسسات المالية الدولية لتنفيذ استجابة مالية عالمية فعالة على وجه السرعة. وتقديم فريق تمكين المرأة في مجموعة العشرين الذي يعمل على دعم وضممان النهوض بالمرأة في مجموعات عمل مجموعة العشرين حزمة من السياسات المقترحة لدعم المرأة والفتاة خلال فترة مواجهة جائحة كورونا.

وتبعاً لجهود المملكة في الإغاثة الدولية قام مركز الملك سلمان بتقديم مبلغ 500 مليون دولار أمريكي لدعم خطة الاستجابة الإنسانية لليمن في 2020م، خصص منها 300 مليون دولار لخطة مواجهة (كوفيد - 19) في اليمن كما تم توقيع اتفاقية مع وكالة الأمم المتحدة لمساعدة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) لتأمين الإمدادات والمعدات الطبية للوكالة لمواجهة فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19) في قطاع غزة. وتقديم المساعدات الطبية للشعب الفلسطيني الشقيق في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتوقيع اتفاقية مع منظمة الصحة العالمية لدعمها في مكافحة فيروس كورونا المستجد عشرة ملايين دولار أمريكي للمنظمة لمكافحة الفيروس. وبلغت المساعدات السعودية المقدمة ملياراً و281 مليون دولار أمريكي أي ما نسبته 5.5% من إجمالي المساعدات الإنسانية المقدمة دولياً. وتوقيع ستة عقود لتأمين أجهزة ومستلزمات طبية لمكافحة فيروس كورونا المستجد في جمهورية الصين الشعبية.

ومن منطلق التزام المملكة العربية السعودية تؤكد في الختام على أهمية توحيد الجهود العربية الإقليمية والخروج بمبادرات ومشاريع تساهم في حماية المرأة والفتاة ودعمهما لتخفيف الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية من خلال تعزيز التعاون والشراكة بين جميع الآليات المعنية بشؤون المرأة في الدول العربية من جهات حكومية ومنظمات دولية .

شاكرين لكم حسن استماعكم متمنين لكم دوام الصحة والله يحفظكم..